[186] وقال آخر من العامة (1): (الموقوف: هو المروي عن الصحابي، قولا لهم أو فعلا أو نحو ذلك، متصلا كان أو منقطعا، ويستعمل في غيرهم مقيدا، فيقال: وفقه فلان على الزهري، ونحوه). وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالاثر، والمرفوع بالخبر. وعند المحدثين كله يسمى أثرا (2). ثم إن منه ما يتصل إسناده الى الصحابي، فيكون موقوفا موصولا، ومنه ما لا يتصل، فيكون من الموقوف غير الموصول. وأما: (الرابع): المسند فهو (إن علمت سلسلة بأجمعها) ولم يسقط منها أحد من الرواة، بأن يكون كل واحد أخذه ممن هو فوقه حتى وصل الى منتهاه الى المعصوم عليه السلام (فمسند)، ويقال له الموصول والمتصل (3). وأكثر ما يستعمل المسند فيما جاء عن النبي صلى ا عليه وآله (4). وعن بعض علماء العامة أنه جعل المسند: ما اتصل سنده الى النبي صلى ا عليه وآله. والمتصل: ما اتصل سنده بقائله مرفوعا كان أو موقوفا (5). والاول أضبط وأشهر. وفسره ابن عبد البر في التمهيد (6): بما رفع الى رسول ا صلى ا عليه وآله خاصة،

---

(1) هو النووي في التقريب (انظر تدريب الراوي: 109). (2) حكاه ابن الصلاح (المقدمة: 46) عن الفقهاء الخراسانيين كأبي القاسم الفوراني حيث قال: (الخبر ما يروى عن النبي صلى ا عليه وسلم، والاثر ما يروى عن الصحابة رضي ا عنهم). (3) وقريب منه ما ذكره في وصول الاخيار: 100، وفي الرواشح: 127. (4) انظر علوم الحديث: 42، والكفاية: 21، والدراية: 30 (البقال 1: 98). (5) انظر التقريب للنووي من كتاب تدريب الراوي: 108. (6) التمهيد 1: 25، كما حكاه عنه ابن الصلاح في علوم الحديث: 43.